

رسالة  
في مصطلح الحديث  
و

شرح بعض عبارات النخبة

مرفادات

الإمام عبد الله السني

أتملاها

على العلامة الشيخ عبد الكافي الشافعي

الناشر

غلام مصطفى غفر له السيد





الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين  
اصطفى. اما بعد فان الناس من بعثة نبينا  
محمد صلى الله عليه وسلم الى زمن البخاري ومسلم  
ينقسمون الى ثلاث طبقات الطبقة الاولى  
من البعثة الى مقتل عثمان رضى الله تعالى عنه ٢٥  
والطبقة الثانية من مقتل عثمان الى زمن مشائخ  
مالك بن انس صاحب المؤطا منهم ومالك من الطبقة  
الثالثة والطبقة الثالثة من زمن مشائخ مالك  
الى زمن البخاري ومسلم الى سنة ولكل طبقة من  
الطبقات الثلاث خصوصية لا توجد في غيرها.  
فخصوصية الطبقة الاولى ثلاث لا يوجد في هذه الطبقة  
رجل كذاب. الثانية كل كلام هذه الطبقة صدق حتى  
حتى يقال لكلامهم على الاطلاق انه كلام النبي صلى الله



عليه وسلم الا ان يصح الصحابي نفسه بخلاف ذلك من  
ان مستنبطه واجتهاده ونحوهما الثالث لا يطالبون  
باسناد كلامهم بعن او حدثنا فلان مثلاً سواء كان كلامهم  
سماً من النبي صلى الله عليه وسلم او كان بواسطة  
الصحابة رضي الله عنهم -

وخصوصية الطبقة الثانية ان الامة المحمدية افرقت الى  
فريقيين الفرقة الاولى - التي لا تعتبر اقوالها - وقد افرقت  
هي ايضاً الى فريقيين - الاولى هي الخوارج - وهي التي  
نابذت الخليفة الرابع وتاروا عليه ومقتوه والواجب من  
الخلفاء الثلاثة قبله ومعاوية بن ابي سفيان ووضعوا  
في فضل احاديث وفي جواز الخروج على الخليفة -

والثانية - فرقة الروافض وهي على عكس الخوارج -

الفرقة الثانية من الطبقة الثانية التي تؤخذ الاحاديث  
منهم وهم الائمة الذين يحفظون الاحاديث وهم في  
رتبة من في الطبقة الاولى ولذلك نكتفي في هذه  
الطبقة براو واحد من رجال الائمة وتحتاج في هذه  
الطبقة الى الاسناد ليميز الائمة من الخوارج والروافض

وغيرهم حتى يظهر ان هذا الحديث صحيح او غيره و  
في هذه الطبقة رواية ولكم ليسوا من الائمة وهم قسم  
القسم الاول يدخلون فيمن هو في الطبقة الثالثة  
والقسم الثاني دون القسم الاول ولكم داخلون كذلك  
في الطبقة الثالثة وفي ايام هذه الطبقة قامت الفتن  
والحروب بين المسلمين -

وخصوصية الطبقة الثالثة ان لا تقبل احاديث من  
اهلها الا باسناد او باسناد بسبب الفتن المشتعلة  
قبل هذه الطبقة زمن عمر بن عبد العزيز الذي هو  
اعدل الخلفاء بعد الراشدين رضي الله تعالى عنهم من  
الطبقة الثانية .... وقد خرج الناس من الفتنة متحيين  
فيها الى الاشتغال بالحديث والعلم لانهم لم يكونوا يرضون  
بالجهل في حالة الامن من الفتنة بل سعوا بالعلم لنيل  
الرتبة العليا حتى كثر في هذه الطبقة العلماء والاحاديث  
عنهم من جميع الفرق من الخوارج والروافض وغيرهم  
من الوضاعين فلهذا لا تقبل احاديث الائمة باسناد خالية  
من اولئك وان لا تكفي في اسناد براو واحد في هذه



الطبقة بل تقبل الحديث التي هي في رتبة المشهور.

وتدوين الكتب وجمع الأحاديث والآثار وتهذيبها وتنقيتها  
واتقان أصول الحديث وعلوم الفقه وغيرها كانت والطبقة  
الثالثة -

وهذه الطبقات الثلاث كانت في القرنين ومدهما مستمرة  
فائدة في لفظ (عن) و (إن)

لفظ (عن) في الطبقة الثانية يدل على الاتصال ولفظ  
(إن) فيها يدل على الانقطاع وهما في الطبقة الثالثة  
يدلان على الانقطاع وأما الصيغ التي تدل فيها على الاتصال  
فهي حدثنا - وأخبرنا - فقط -

فائدة

إذا كانت الأسانيد فوق ثلاث من الصحابة الحديث  
واحد يسمى متواترا وليس في متواتر منقطع في الطبقة  
الثانية والثالثة بل فيها أسانيد كثيرة لذلك المتواتر  
وإذا كان الحديث عن ثلاثة من الصحابة يسمى  
مستفيضاً - أي متواتراً معني لالفاظ - وليس في  
المستفيض منقطع في الثانية والثالثة بل فيها أسانيد كثيرة

عن  
لما أحدها  
التعريف في  
كتب أصول  
الحديث لعله  
تدريج ذوق  
من شيعتنا الأئمة  
والله أعلم  
بغلامهم طفي  
بهم السند  
عمره

إذا كان الحديث عن اثنين أو واحد من الصحابة وفي  
الطبقة الثانية كان الراوي لهذا الحديث اثنين أو  
واحد من الأئمة فيها أو كثير من الرواة فيها يعني فوق  
ثلاث سواء كانوا من الإمام أو الأئمة يسمى ذلك الحديث  
مشهوراً - ولا بد للمشهور في الطبقة الثالثة من اسناد  
كثيرة -

إذا كان الحديث صحابي واحد أو اثنان وبعد ذلك  
ثلاث رواة اثنان فما فوق يسمى حسناً مطلقاً -

إن كانت الرواة من أعلى الرواة فصحيح أو حسن صحيح  
إن كانت الرواة من القسم الأدنى (فحسن فقط)

إن كان بعد ذلك كان الراوي واحداً وكان من القسم  
أعلى أو القسم الأدنى فحديثه (غريب) وإن كان هذا  
غريب موافقاً لعمل الصحابة فحسن غريب -

إذا كان رجال السند للحديث المذكورين كلهم يسمى  
بالحديث متصل

إذا سقط أحد رجال السند أو أكثر وسواء كان الساقط  
صحابياً أو غيره يسمى (مرسلاً)



(أما من يعرف المرسل) بساقط الصحابي فقط فهو عزال  
لا من جهة استعمال الفعل -

وان كان الساقط من الأئمة في السند فذلك الحديث  
حسن وان كان الساقط من غير الأئمة فغريب  
ولا يتصور الساقط الا في غير المتواتر والمستفيض  
كان الساقط من سند المشهور فصحيح وان كان  
الساقط من سند الصحيح فحسن وان كان من الحكا  
فغريب - وكل غريب ضعيف مردود لا يقبل  
كان الغريب من قسم الافراد ومن قسم السقط  
ما سواه فليس بضعيف فيقبل -

وقد يكون صحابياً في الطبقة الثانية ولكن يندرج  
في الطبقة الاولى لان زمان الصحابة كلهم من  
في الطبقة الاولى وان كانت ذواتهم في الثانية  
فالصحيح والحسن يحتاجان بهما في الثانية -  
واذا كان السند حديث في الثانية واحد او كثر في  
الثالثة او كانت الاسانيد في الاولى كثيرة وكذا  
في الثانية او كان في الاولى واحداً والثانية كثيرة

ولكن في الثالثة واحد فهذا الحديث (غريب) ايضاً  
لان المتقدم في الطبقة الاولى لو احتمل نسيانه يصير  
حديث مردوداً لان فساد الاصل يفضي الى فساد  
الفرع ولو كان الفرع كثيراً -  
ولو احتمل نسيان من في الثالثة فحديث ايضاً مردود  
مثل الاول وزيادة -

الغريب الحسن مقبول -

اعلم ان في الطبقة الثالثة كثير من هو في درجة رجال  
الثانية وأئمة الثالثة كرواة الثانية ورواة الثالثة  
كالقسم الاثنى من الثانية -

(فائدة في اول من صنف في المصطلح)

اول من صنف في اصول الحديث الامام الشافعي  
رحمه الله... وقد اخذ بقواعد نجت عنده  
بعد معارضة المعتزلة وقد كان في هذه الايام  
او قبله وبعده بقليل ائمة السنة -

في شرح بعض ما في النجاة لابن حجر -

قوله فمن اول صنف الخ قال شيخنا ذكر الحافظ -



الرامهرمزي الذي لا يعرف الا قليلا ولم يذكروا مسأله  
 و اباداؤد والترمذي ولا ذكر الشافعي رحمه الله عليهم  
 الذين صنفوا في المصطلح وهذا عجيب جدا  
 ثم اعلم ان اهل العلم بعد ائمة السنة خمسة البخاري  
 ومسلم و اباداؤد والترمذي والنسائي وقد ألف  
 بعضهم المستخرجات على تلك الكتب والطلاب يحتاج  
 الى مثل تلك الكتب للمناجات والشواهد للصحيح  
 مثلا. وبعضهم شرح تلك الكتب كشرح البخاري ومسلم  
 وابي داؤد وبعضهم ألف في شرح غيرها وبعضهم ألف  
 في الاطراف لتلك الكتب فخرج الاحاديث واستندها الى  
 المخرج بعبارة اسانيد وكتب الاطراف هذه تسهل على الطالب  
 تصحيح كتب الحديث. وقد طبع الان كتاب الترمذي  
 ولكن لا نذكره هل هو مصحح ام لا ؟  
 وقد ألف بعضهم في اسماء رجال الحديث كتمذيب التهذيب  
 والبعض الآخر في مختلف الحديث. قال الشيخ وهذه  
 كلها خادمة وتشرح كتب السنة الخمسة تصححها  
 المتأخرون من المحدثين فالغوكتيا كبيرة الحجم

وجاؤا في تلك الكتب بالحديث لا تتعلق بتلك الكتب الخمسة  
 بل تخالفها اشد المخالفة. فمن قرأ هذه الكتب واقرأها  
 سمى محدثا عند المتأخرين.  
 قال شيخنا الرامهرمزي منسوب الى بلدة من بلاد  
 ايران - فايرواؤل من ألف في المصطلح الرامهرمزي دليل  
 على انهم لا يريدون الاشتغال بالكتب الحديث للمتأخرين  
 وقد كان يجب عليهم ان يذكروا الامام الشافعي لان اول من  
 صنف في اصول الحديث في ضمن رسالته الاصولية في  
 علم الفقهاء الذي في اول كتاب الام وقد كان صنف  
 قبل الشافعي ايضا في مصطلح الحديث ولكن المشتهر  
 الشافعي رحمه الله فلو ذكر الشافعي اولا ثم مسلما  
 وبعده اباداؤد والترمذي والرامهرمزي لكان احسن  
 ولكن الحافظ لا يريد الا توجيه الناس الى كتب  
 المتأخرين بعد السنن ككتاب المستدرک للحاكم  
 وغيره مع ان في المستدرک احاديث ضعافا وبعضها  
 موضوع متكر وقد ألفت هذه الكتب لتأييد فقهاء  
 الامام الشافعي رحمه الله فقط لا غير.



وهكذا في الحقيقة أناس القوا كتباً لتأييد مذهبهم وإما  
الكتب الخمسة من كتب السنة فلا تؤيد الحنفي ولا الشافعي  
وقد

رأينا أحاديث كثيرة في البخاري مثلاً لا توافق الشافعية  
كما في أبواب الطهارة وغيرها فاصطلاح الشافعي ومسلم  
وابن داود والترمذي لا توافق كتب المتأخرين بل توافق  
كتب السنة الخمسة فقط -

قال شيخنا والشافعية أكثر الناس في الاشتغال بعلم  
الحديث وقد القوا فيها كتباً كثيرة بخلاف الحنفية  
والمالكية - وأما الحنابلة فأكثروا لفاتهم في تقليد  
أحمد بن حنبل - قال شيخنا والحاكم أبو عبد الله  
النبسائي كتابه المستدرک وزعم أنه استدرک  
على البخاري ومسلم الأحاديث التي من شرطها ولم  
يخرجها -

قول الحافظ ثم جاء بعد هم الخطيب الخ قال شيخنا  
الخطيب البغدادي هذا صاحب تاريخ بغداد وقد ملأ  
قلبه بالتعصب للشافعي حتى جعل لا يكون أحد

عدلاً لثقة إلا إذا كان شافعي المذهب وقد جرح علماء بقية  
المذاهب حتى الأئمة الكبار المتبوعين مثل أحمد وإبي حنيفة  
تعليقات

وهذا الرجل لتعصبه الشديد لمذهب الشافعي بنى أصول  
الحديث على عمل الشيخين في كتابيهما وضعف المذهب  
القوي الذي يخالفهما مثلاً يقول الإمام مالك ومعاصرو  
إن المبتدع لا يؤخذ عنه الحديث وقد أخذ البخاري عن  
روى عنهم فقال الخطيب في مآزبه إليه مالك وغيره  
في هذه المسئلة أنه خلاف ما عليه المحدثون -

قوله كل من انصرف عن المحدثين الخ قال شيخنا عجيب جداً  
كيف يكون رجل شديد التعصب لمذهب واحد ويكون  
المحدثون عيالاً عليه بل يجب أن تدفن كتبه معاً في قبره  
فسلامه على الإسلام إذا اتخذوا مثل هذا الرجل مفتدي  
وأما ما

قوله فجمع القاضي عياض الخ القاضي عياض رجل إلى  
المذهب فمن لا يعرف المذهباً واحداً يكون تعصبه  
شديداً بخلاف من يعرف مذهبيين فإن تعصبه يكون قليلاً



جدا والقاضي عياض جمع كتابه من كتب الخطيب و  
ضم من عنده اشياء فخرج لطف المصطفي والله اعلم  
قولهم الى ان جاء الحافظ الفقيه تقي الدين ابو عمرو  
ابن الصلاح هذا احسن من الخطيب بكثير والحافظ  
مجرد نفسه كان اعلم اهل زمانه ولم يكن احدا اعلم منه  
الا ان شيوخه كانوا اعلم منه كالنزي والعراقي وغيرهم  
رحمهم الله تعالى.

قولهم والخبر عند علماء هذا الفن الخ قال شيخنا هذا هو  
الصحيح ومن قال ان الحديث ملجاء عن النبي (ص)  
والخبر ملجاء عن غيره هذا التعريف ضعيف  
قولهم والاسناد حكاية طريق المتن والمتن هو الخ  
قال شيخنا تعريف الحافظ هنا يستلزم الدور و  
التسلسل فصار الاسناد متوقفا على المتن والمتن  
على الاسناد لان ذكر اللفظ الاسناد مرتين مرة في  
تعريف الاسناد ومرة في تعريف المتن قال الشيخ  
فعلماء المنطق يردون على الحافظ مع علمه الجرم و  
الظاهر هذا التعريف منقول من المعتزلة والمتكلمين من غيرهم

واما الامام ولي الله الدهلوي فقد عرف في كتابه الاشهاد  
الى مهمات الاستناد وقال كل شيء يتعلق به علمك من  
جهة اخبار غيرك عنه لا بد ان يكون وبليته طريق اما الخبر  
واحد او اكثر من واحد ولا بد لكل واحد من وجهي  
تحمل الخبر عن صاحبه من سماع وعرض وكتابة ونحو ذلك  
ام قال الشيخ والمراد بالكتاب مثلاً قرأتك للجزء  
الآن واما بواسطة فاما ان يكون واحدا او اكثر وهذا  
ان يكون رجلا او يكون بالكتاب فالواسطة بالصورتين  
هو السند وبيان ذلك هو الاستناد وكل ما يتعلق به  
علمك هو المتن (قال الامام ولي الله نعمتي بينت الطريق  
ووجه التحمل فقد اسندت ومتى تركت البيان فقد  
اغفلت ام قال الشيخ وتعريف الامام ولي الله يتخلص  
من الدور -

قولهم فاذا العلم وليس بلازم الخ لان المدارس على حصول  
اطمئنان القلب فاذا اطمئن القلب في محل ليس بلازم  
ان يحصل الاطمئنان بمثل ذلك في محل آخر  
قولهم وان يكون مستند انتهائه للشاهد الخ المراد



المستند الى الحسيات الظاهرات -

قوله اذ الاقل في هذا العلم يقضى الى ان الاعتبار المخرج فاذا كان المخرج واحداً وفوق عشرة رجال وتحت عشرة ايضاً والحديث في الحالة هذه يحكم عليه الغريب لان الاقل يقضى على الاكثر في هذا العلم -

قوله وهو المفيد للعلم اليقيني الى المفهوم من هذا الكلام ان المتواتر يفيد العلم بغير نظر وهذا غلط بل نعم يمكن بغير النظر اذا كان الامر محسوساً بالحواس الظاهرة مثل رؤيتنا للشمس في كبد السماء والافلازم ان يكون بالنظر - قال النظرى قسمان قسم يمكن يفهم عامة الناس وهذا القسم قريب من البديهي - وقسم لا يمكن ان يفهم الا من كان من اهل النظر وفيه استعداد وعنده مقدمات النظر ويمكن ان يكون العلم اليقيني في المتواتر بغير النظر المراد منه في الانتهاء والا لا بد ان يكون بالنظر مثال الخبز في السوق مثلاً فاذا لم نذهب ولنشتري بالنقود لا يحصل الشيع بمجرد سماعنا ان الخبز

في السوق فكما ان الشيع متوقف على الذهاب الى السوق وشراء الخبز والاكل كذلك الآن متوقف تحقق نواتر القرآن عندنا على القراءة على المشائخ من القراء واحداً بعد واحد بالتسلسل واما القول ان القرآن متواتر من غير اخذ من القراء فقول صادر من تقليد الاكباء والامهات فقط فليس هذا القول بشئ قوله لان العلم بالمتواتر حاصل الى قال الشيخ المراد من هذا هو الامر المحسوس بالحواس الظاهرة - قوله المتواتر لا يبحث عن رجاله الى قال شيخنا لهذا الكلام من الحافظ خطأ جدياً الا اذا كان مراد الحافظ بذلك في الانتهاء فيمكن واما في الابتداء فلازم ان يبحث والا لا يكون التواتر ابداً -

### استطرد

قال الشيخ وهكذا في مسئلة القضاء في هذه الايام فانه لا يجوز المدعى في المحاكم من جهة المدعى عليه وكذا شاهد المدعى وقد نتج من هذا ان المدعى يأتي بشهود كذابين مؤجرين وقد جرى هذا الفساد من زمن بجدو الصحيح



ان يخرج المدعى امام القاضي من المدعى عليه ولهذا مراد القرآن -

### غلط ابن الصلاح -

وقد ذهب ابن الصلاح ان لا يبحث في الاسناد ولا يصحح ولا يضعف بل يتبع السلف في التصحيح والتضعيف ويتقليد ابن الصلاح فقد التحقّق في علم الاسناد وقد نبه على هذا الغلط الامام ولي الله الدهلوي في رسالته الفارسية -

قوله من فاض الماء يغيب عن كقطرات الماء فان بكثرتها صارت نهراً -

قوله ثم اشتهر به وهذا هو اشتهر عند المحدّثين من الائمة -

قوله وعلى ما اشتهر من السنة يعني بذلك ما اشتهر على السنة العوام وكل ذلك موضوع مكذوب وقد جمع غالبها السخاوي في المقاصد الحسنة قوله افاد العلم اليقيني بصحة نسبه الى قائم له مثل الموطأ البخاري ومسلم في الدرجة الاولى وفي الثانية ابوداود والترمذي والنسائي

قوله وليس شرطاً للصحيح ان قال الشيخ اشتمبه على الحافظ هذا اهل المراد من هذا يعني من الصحيح صحيح البخاري او الحديث الصحيح ؟

قوله خلاف لمن زعم ان اذا كان المراد بالصحيح هو الحديث الصحيح فلا يشترط لان في مقدمة مسلم ان خبر الواحد الثقة عن الواحد الثقة حجة و

راجع شرح البيهقي للزرقاني

قال الشيخ قبل فتنة عثمان لم يكونوا يسألون عن الاسناد ابداً وكذا بعد الفتنة ايضاً رجال كانوا من

الطراز الاول لم يكونوا يسألون عن الاسناد مثل

عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقد بايع علياً بنشرط

ان لا يقاتل المسلمين وكذا كان في التابعين رجال

من الطراز الاول ولما ذهبت هذه الدورة وجاءت

دورة التدوين سألوا عن الاسناد فالحديث

الغريب ولو كان في طبقة مالك لا يقبل كما صرح

بذلك ابوداود في رسالته واما قبل ذلك اي قبل

شيوع البحث في الاسانيد لو كان الحديث مروياً عن



واحد بعد واحد لا يسمى غريباً بل بالمشهور وقد غفل  
الناس عن هذا وبهذا الطريق لا يوجد في الصحيحين  
حديث غريب أبداً -

قوله ما لم يجمع شروط التواتر قال الشيخ هذا الكلام  
أخذه الخفاف الأصوليون من المعتزلة المتكلمين  
واستدلوا بالتواترات في الحقائق لأنها تفيد اليقين  
وغيرها متواترة يفيد الظن عند هم وإما المحدثون  
فلم نسمع منهم قط لفظ التواتر -

قال الشيخ رجعت إلى الفقهاء الحنفية فوجدتهم انهم  
قسموا العلم إلى يقيني وإلى اطمئنانى وعرفوا  
اليقيني بالذى تواتر عند العامة والخاصة مثل  
المحسوسات البديهيات (والاطمئنانى) بالذى تواتر  
عند الخاصة فقط -

قوله إنما يجب الحمل بالمقبول منها أدخل فيه  
الصحيح والحسن -

قوله والثالث أن وجدت قرينة تلحقه بأحد  
القسمين قال هذا راجع إلى المحدثين المجتهدين

وإلى الفقهاء المجتهدين والأفلا تقيم القرآن والتجويد  
بالقرآن أيضاً لا يفيد إلا الظن فإن هذا العالم  
يرجم هذا وذاك غيره -

قوله بما ينتقد أحد من الحفاظ عما في الكتابين  
مثل الدارقطني أنتقد على الصحيحين وليس الانتقاد  
فقط مضمراً بالمنتقد مبن على باب الانتقاد عليهم مفتوح  
إلى يوم القيامة وأما الموطأ فلم ينتقد فيه أحد من  
الأئمة وقد نشأ شبان أخذوا علومهم من أوربا  
لا يقبلون سوى القرآن -

قال شيخنا جاء رجل هندي إلى الحج فلقيني وسألني  
لماذا تأخذ بالاحاديث مع أن الأحاديث تخالف  
القرآن كثيراً وتناقضه ؟ فقلت له أنا إنما تقيدت  
بالموطأ فقط - فقال لي نعم أنا بحثت كثيراً في هذا الكتاب  
فلم أجد كلمة واحدة منه مردودة ولا استطعت أن  
أرد شيئاً منه وهذا الرجل له علم بالقرآن وكثير  
التفكير والتدبر فيه مثلي من غير تقييد بالتفسير  
المروجة وإنما الفرق بيننا أني أتقيد بالاحاديث وهو



لا يتقيد بذلك ونسب ذلك انه لم يخذ العلم من  
اهله كما ينبغي -

قولهم من غير ترجيح للمحدث على المخد قال الشيخ  
الترجيم لا يقيد الا الظن فقط واما التطبيق والجمع  
فيفيدان العلم القطعي والامام ولي الله امام فريد  
في هذا لا يوجد مثله -

قولهم فلا الجماع الحاصل على تسليم صحة القول  
شيخنا داود الظاهري وابن حزم وغيرهما يرون  
الجماع على مسائل الفقه ويقبلون الجماع على  
الصحيحين ومثل هذا يضحك منه الصبيان  
فضلا عن الأئمة -

قولهم والعلل قال الشيخ العلي لا يجر فيها الا  
المحدث المجتهد والفقيه المجتهد -

قولهم المطلع على العلي مثل المحدث المجتهد و  
الفقيه المجتهد كما مر سابقا -

قال الشيخ الامام البخاري عالم كبير في علم الحديث  
وقد ورد في الحديث لو كان العلم في الثريا لنال الرجل

من ابناء فارس) وقد حمل المحدث ومن يخذ وحذوهم  
على ابي حنيفة لان غالب بلاد الهند احناف - وقد سأل  
رجل الامام ولي الله عن هذا الحديث فقال لانه كان  
حمله على ابي حنيفة صحيحا ولكن الاسلام لا يكتفي  
بتخريج الفرعيات فقط بل يحتاج الى الاصول التي  
تخرج الفرعيات منها وفي الحديث ايضا (لفظ)  
(رجال) بالجمع فيدخل البخاري فيه ايضا -

قولهم الى اربعة انواع لانه اما ان يشتمل من صفات  
القبول قال الشيخ في الزمن السابق كان العلماء  
منصبتين بصيغة القرآن الحكيم فان راوان الحديث  
يوافق ما عندهما ويوافق تنوير المسلمين قبلوه  
ولو كان اسناده غير صحيح واما باعتبار كثرة طرق  
الحديث يحكمون عليه بان ترقى الى درجة الحسن  
لغيره ومن الحسن الى الصحيح لغيره وجعلوا الاحاديث  
اربعة اقسام صحيح لذاته وحسن لذاته وصحيح  
لغيره وحسن لغيره فهذا كان صنيع المحدثين  
عند الفقهاء



قولهم والمراد بالعدل من له ملكة تحول على ملازمة التقوى  
والمروءة والمراد بالتقوى اجتناب الاعمال السيئة من  
شرك او فسق او بدعة قال الشيخ تعريف الحافظ  
للعدالة هنا خيالي فقط لا وجود له قال الشيخ وقد  
قاتل الصحابة بعضهم بعضاً ومع ذلك اطلق عليهم  
انهم عدول بلا استثناء وقد ذكر الامام ولي الله  
ان المراد بعدالة الصحابة هو عدم صدور الكذب  
منهم على الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا الحكم  
بالاستقرار التام في احوالهم وليس المراد من عدالتهم  
انه لم يصدا منهم ما يخالف ذلك وقد قاتل الصحابة  
بعضهم بعضاً واذا المراد من العدالة هو نفي  
الكذب عنهم فقط واما بتعريف الحافظ فيرد  
احاديث كثيرة من صحيح البخاري فضلاء عن  
غيره.

قولهم وضبط كتاب قال الشيخ ينبغي ان يقال  
نسخته بنسخة شيخه ويقابل نسخة الشيخ  
بنسخة شيخه وهكذا واما الاعتماد على تصحيح

المطابع فقط فلا يفيد قال الشيخ ذكر شيخ مشائخنا  
كان في دهلي حكومة الشيعة فاستنسخ بعضهم نسخة  
من صحيح البخاري بخط جيد وادخلوا فيه ثلاثة او  
اربعة احاديث موضوعات في مواضع متفرقة من  
ثم باعوا نسخا متعددة منه بثمن رخيص جداً فك  
الناس على شرائه لقلته ثم قال ذلك يجب ان يقال  
الطالب نسخته بنسخة شيخه وهكذا امسلسلا  
الى مؤلف الكتاب.

قولهم واختلاف بعضهم في ايها الزعم قال الشيخ نحن  
نفضل مسلماً بوجهين والبخاري بعشرة اوجه واما  
الموطأ فبمائة وجه.

قولهم ثم المقبول هذا شامل للصحيح والحسن وان  
سلم من المعارضة بالمثل يعني بالمقبول ايضاً مثل  
الصحيح والحسن وان عورض بمثله يعني بالمقبول  
الشامل للصحيح والحسن كليهما فان امكن الجمع  
فهو النوع المسمى بمختلف الحديث قال الشيخ هذا  
الغن الامام فيه الامام الشافعي وقد اخذ الحنفية والمالكية



قوله وجب الجمع بينهما ان هذه الامراض لا تعدى بطبعها  
قال الشيخ والعدوى بالطبع لا يقول به احد من  
الناس لانهم يقولون بوجود الاله قال الله تعالى ولكن  
سألتهم ممن خلق السموات والارض الاية ولا يبين ان  
ينسب هذا القول الى النبي (ص) لان هذا معلوم لدى  
الناس جميعا.

قال الشيخ حديث لا عدوى صحيح على ظاهره وقد  
رأيت في الهند انه اذا وقع الطاعون او وباء مثلا فان  
الهندكيين يفرون من موضع المرض ويتركون المرضى  
فلا يدأونهم ولا يدفنون الموتى ويحاذرون الأولاد  
آباءهم والابناء آباءهم بخلاف المسلمين فانهم لا يفرون  
بل يحاطون المرضى ويدخلون عليهم ويشيعون  
جنازتهم وهذه البركة عند المسلمين بتعليم  
الرسول صلى الله عليه وسلم لم تغد.

قوله بمختلف الحديث قال الشيخ لم يكن اختلاف  
بين الائمة في المحرمات والواجبات الا نادرا لاجل انما  
كان اختلافهم في المستحبات وفي اى العمليين منهما

افضل فقط وهذا الاختلاف مثل اختلافهم في احرف  
القرآن وكلها كاف شاف ومن اخذ بواحد من ذلك  
كان على الهدى والرشاد.

قوله مايرويه الصحابي المتأخر الاسلام كابي هريرة  
مثلا فانه اسلم في او اخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم  
في اربع من الهجرة (معارض المتقدم عليه) اى الصحابي  
المتقدم الاسلام كالذى اسلم بحكمة الاحتمال ان يكون سمع  
من صحابي اخر اقدم من المتقدم المذكور او مثله فارسلهم  
لان الصحابة كغير ما يرسلون راياتهم رضى الله عنهم  
قوله والاجماع ليس بناسخ بل يدل على ذلك قال  
الشيخ مقصد الحافظ انه لا يكون الاجماع الا اذا

استند الى الاحاديث فيصير ذلك الحديث المستند  
اجماعا فيكون الحديث هو النسخ لا الاجماع لانه يدل  
عليه فقط قال الشيخ وقد بحثنا كثيرا فوجدنا  
مستندات الاجماع اكثرها ضعيف ولذا جعلنا  
الاجماع قائما مقام حكم الخلفاء الراشدين فيتقوى  
وصار حسنا ولا يستطيع احد ان يرد عليه من المسلمين



قولهم فان عرف بالنص او الاستقراء ان فاعل ذلك  
مدلس قضى به والاخر قال الشيخ الان رجح الحافظ  
لما اردنا ونحن انما نقول بمثل ما يقول الحافظ والمراد  
من المدلس هو اخفاء العيب -

قوله قال ابن الصلاح ههنا ان وقع الحذف في كتاب  
اللزمت صحته كالبخاري ومسلم فصار في الموطأ  
من باب اولى -

قوله وصورته ان يقول التابعي سواء كان كبيرا  
قال الشيخ الشافعي يقول مثل مراسيل سعيد بن  
الاسيب قال الشيخ الشافعي اراد به التمثيل فقط  
ولم يورد التخصص فانه يقبل مراسيل الفقهاء  
السبعة مثل مراسيل سعيد بلافق وقد جاء  
الجهال فحصر واكلام الامام الشافعي في سعيه فقط  
واما بالاستقراء فالي ستة او سبعة وهو اكثر  
ما وجد من رواية الخ قال الشيخ مراد الحافظ في  
غير الصحاح الستة لان الحافظ له اطلاع عظيم  
في غير الصحاح الستة وقد نجد كثيرا فوجدنا

اربعة رجال في الكتب الستة -

قولهم ونقل ابو بكر الرازي من الحنفية وابو الوليد  
الباجي من المالكية الخ قال الشيخ هذان الامان  
يكفيان في الاحقية وما لكما يقبلان مراسيل مطلقا  
واما اذا كان المرسل من الثقات والراوي لا يرسل  
الا عن ثقة (فر واثبت مقبول ومرسل مقبول  
عند الاثني الثلاث بلا خلاف الا احمد بن حنبل  
قولهم والصواب التفرقة بينهما يعني بين المدلس  
والمرسل الخفي قال الشيخ ذكر الامام ولي الله  
في كتابه ان لطاق علم البلاغة التي يلتذ بها طائفة  
مخصوصة فقط لا يؤسس عليها قواعد اصول  
الفقه ولا اللطائف التي هي متناول جميع الناس على السواء  
فانه كما يلاحظ هنا يلاحظ التفرقة بين المدلس والمرسل

قال الشيخ قاعدة مسطرة

اذا روى امام من الائمة بلفظ يوهو السماء  
وهو لم يسمع مثال ذلك قال الحسن البصري  
حدثنا فان المراد به حدث قومنا والله اعلم



## فوائد عن الشيخ رحمه

قال الشيخ بنجن من الذين حاربوا عدوهم المستلزمين  
على بلادهم وأهزمنا وبعد الهزيمة فهمنا الفساد  
الذي أدى إلى هزيمتنا ورأينا هذا الفساد فأنشأنا  
في بلاد المسلمين عامة وذلك أننا لا نستطيع  
أن نحمل بالفقه الموجود الآن بسبب ذكر الاختلاف  
في كتبنا أو لوجود الاختلاف بيننا وبين بقية الأمة  
ولذلك يجب علينا أن نتوجه إلى تدوين فقه  
شامل للمذاهب ورفع الاختلاف بين المسلمين  
وقد وجدنا المسوي خير كتاب في هذا الباب لأنه  
جامع فقه هذه المذاهب الثلاثة مالك والشافعية  
والحنفية ولأن الفقه من غير الحديث غير ممكن  
فموطأ مالك كغيبيل به فان قصدنا إقامة حكومة  
إسلامية فنبقى هذا الفقه والأفلا تقي الحكومة  
الإسلامية أيضاً ثمان عجزنا عن إقامة الحكومة  
الإسلامية فنجبلا يبقى القرآن وحده فقط ومن  
المعلوم أن القرآن وحده أيضاً لا يفي بالمطلوب

لأنه يحتاج إلى تبيان ما فيه فخير بيان للقرآن هو  
موطأ مالك والموطأ أيضاً يحتاج إلى شرح وشرحه  
الكتب الخمسة ولما كان فرضاً أن نعلم الناس القرآن  
فنتحمل في سبيل ذلك كل المشقات فان استطعنا  
أن نعلمهم بأنفسنا علمناهم والادلائلناهم على كيفية  
التلقي والفهم.

## قاعدة

ذكر شيخنا أن كتاب (منصب إمامت) مولانا <sup>سبح</sup>  
الشهيد قال موسى جارا لله في حقه أنه أحسن  
من جمهورية أفلاطون  
قال في النخبة

ومن أقوى حججهم الإجماع على جواز شرح الشريعة  
للجم بلسانهم للعارف به فإذا جاز الأبلال بلغة  
أخرى فجوازه باللغة العربية أولى قال الشيخ  
كما كان في أيام النبي صلى الله عليه وسلم فإنه نزل  
بلغة قريش ثم أجاز النبي صلى الله عليه وسلم



لقبائل العرب المختلفة ان يقرؤه بلغاتهم المختلفة  
قولهم قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية  
بالمعنى قال الشيخ كلام القاضي عياض هذا يمكن  
العمل به بعد ضبط الفاظ الحديث في الكتب و  
يجب على طالب الحديث ان يروى ذلك الكتاب  
من شيخه من لفظه ولكن تعلم مع بحثنا الشديد  
من قديم الزمان من تفيد بالفاظ الحديث في خطبه  
وفي وعظه في المحافل والمجالس -

قوله في بحث من حدث ونسى ذكر الشيخ محمد  
عبدالرزاق حمزة المصري ان الحافظ بن حجر نقل  
عن ابي يوسف انه كذب محمد بن الحسن قال  
الشيخ فقلت له هذا غير صحيح وانما هذا كان  
من محمد بن الحسن من قبيل من حدث ونسى فقط  
قال الامام الشافعي رحمه الله .... في رسالة الامام  
اقبل في الحديث الرجل الواحد والمثقال ولا تقبل واحدا منهما  
وحده في الشهادة واقبل في الحديث حدثني فلان  
عن فلان اذ لم يكن مدلسا ولا اقبل في الشهادة

الاسمعت او رايت او اشهد وتختلف الاحاديث  
فلنخذ ببعضها استدلالا بكتاب او سنة او اجماع  
او قياس فيكون كثير منهم تجوز شهادتهم ولا اقبل حديثهم  
من قبل ما يدخل في الحديث من كثرة الاحالة وازالة  
بعض الفاظ المعاني قال الشافعي فقال اما ما قلت  
من ان لا تقبل الحديث الا عن ثقة حافظ عالم  
بما يحيل معنى الحديث فكما قلت فلم تقبل هكذا  
في الشهادات فقلت له ان الحالة معنى الحديث  
اخفي من احالة معنى الشهادات وهذه احتطت  
في الحديث باكثر مما احتطت به في الشهادة  
قال وهذا كما وصفت ولكن انكرت اذ كان من  
يحدث عنه ثقة فيحدث عن رجل لم تعرف  
انت ثقته امتناعك من ان تقلد الثقة بحسن الظن  
به فلا تتركه يروى الا عن ثقة وان لم تعرفه انت  
قال الشافعي فقلت له فما الحجة لك في هذا حجة  
عليك في ان لا تقبل خبر الصادق عمن جهلنا  
صدقه والناس من ان يشهدوا الا على شهادة



من عرفوا عدله و صدقه اشد تحفظا منهم من  
ان يقبلوا حديث من عرفوا صحته حديثه و  
ذلك ان الرجل يلقي الرجل يرى عليه سيما الخير  
فيحسن به الظن فيقبل حديثه و ينقله وهو  
لا يعرف حاله فيذكر ان رجلا يقال له فلان حدثني  
كذا ما على وجه يوجب ان يجد علم ذلك عند ثقة  
فيقبله من الثقة واما على ان يحدث على انكاره و  
التحجب منه واما يغفله في الحديث عنه و لا اعلم  
اني لقيت احدا ابريا من ان يحدث عن ثقة حافظ  
واخر يخالفه ففعلت في هذا ما يجب على ولم  
يكن طلبة الدلائل على معرفة صدق من حدثني باجماع  
على من طلبة ذلك على معرفة صدق من فوقه  
لاني احتاج في كلامي الى ما احتاج اليه فيقبل لقيت  
عنهم لان كلامهم مثبت خبرا عمن فوقه و لمن دونه  
ومن عرفناه دلس مرة فقد ابان لنا عورته في  
روايته و ليست تلك العورة بلذب غرورها حشيشة ولا نصيحة في  
الصدق فنقبل من ما قبلنا من اهل النصيحة في الصدق فقلنا

ترك السطور  
بين هذه الهامات  
والجارية للكتابة  
من قبل فراجع  
الى الرسالة  
علامه مطفي غفرله

لا نقبل من مدلس حديثا حتى يقول فيه حدثني او سمعت  
فقال قد اراك تقبل شهادة من لا تقبل حديثه فقلت له كبر امر  
الحديث وموقعه من المسلمين والمعنى بين - قال وما هو قلت ان  
تكون اللفظة تترك من الحديث فتجمل معناه او ينطق بها بغير  
لفظ الحديث والناطق بها غير عامد لاحالة الحديث فيجمل معناه  
فاذا كان الذي يحمل الحديث يجعل هذا المعنى وكان غير عاقل للحديث  
فلم تقبل حديثه اذا كان يحمل ما لا يعقل ان كان  
ممن لا يؤدي الحديث بحروقه وكان يلقيس  
تأديته على معانيه وهو لا يعقل المعنى  
بحال قال ان يكون عدلا غير مقبول للحديث  
قلت نعم اذا كان كذا وصفت كان هذا  
موضع ظنة بيته يرد بها حديثه وقد  
يكون الرجل عدلا على غيره غلبا في  
نفسه و بعض اقربيه و لعله ان يخرج من  
بعد اهون عليه من ان يشهد بباطل  
ولكن الظنة لما دخلت عليه تركت بها  
شهادته فالظنة فيمن لا يؤدي الحديث



بحروفه ولا يعقل معانية ايمن منها في الشاهد  
 لمن ترد شهادته له فيما هو ظنين فيه بحال؟  
 قال الشافعي رحمه الله ... ومن كثر غلطه  
 ولم يكن له اصل كتاب صحيح لم يقبل  
 حديثه كما يكون من اكثر من الغلط في  
 الشهادة لم تقبل شهادته - قال واهل الحديث  
 متباينون فمنهم المعروف بعلم الحديث يطلبه  
 بالتدين وسماعه من الاب والعم وذي  
 الرحم وطول مجالسة اهل العلم والتزام  
 فيه ومن كان هكذا كان مقدما في الحديث  
 ان خالفه من يقصر عنه فيه كان اولي ان  
 يقبل حديثه من يخالفه من اهل التقصير عنه  
 (قال الشافعي) ويعتبر على اهل الحديث اذا  
 اشتركوا في الحديث عن الرجل بان يستدل  
 على حفظ احدهم بموافقة اهل الحفاظ له و  
 على خلاف حفظه بخلاف حفظ اهل الحفاظ  
 له

واذا اختلفت الرواية استدل للنك على المحفوظ  
 منها والغلط بهذا ووجوه سواء تدل -  
 على الصدق والحفظ والغلط قد بيناها في  
 غير هذا الموضع واسأل الله تعالى العصمة مرة  
 (قال الامام الشافعي) وهو انشد حديث (اي حديثا)  
 عن بني اسرائيل / روى عن رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم في هذا وعليه اعتمادنا مع غيره في ان لا  
 نقبل حديثا الا من ثقة ويعرف صدق من حمل الحديث  
 من حين ابتداء الى ان يبلغ به منتهاه مرة -  
 (قال) فهل يقوم بالحديث المنقطع حجة على من علم وهل  
 يختلف المنقطع او هو وغيره سواء (قال) فقلت له  
 المنقطع مختلف فمن شاهده اصحاب رسول الله  
 (ص) من التابعين فحدث حديثا منقطعا عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم اعتبر عليه بامور منها ان ينظر  
 الى ما ارسل من الحديث فان شربه فيه الحفاظ المأمونون  
 فاستدلوا الى رسول الله (ص) بمثل معنى ما روي كانت  
 هذه دلالة على صحة هذا الحديث من هذا الطريق

بعض  
 في هذا المقام  
 تغييرا لمباراة  
 اصل الكتاب  
 وفي الاصل  
 هكذا دلالة  
 على من يروي  
 قبل منه و  
 حفظه وان  
 الفرد المأمون  
 فلا يحمى  
 عن طريق



وان انفرد بالرسال  
حديث لم يشاركه فيه من يسند قيل ما يتفر دبه من  
ذلك ويعتبر عليه بان ينظر هل يوافقهم مرسل غيره  
من قبل العلم عنه من غير رجاله الذين قبل عنهم  
فان وجد ذلك كانت دلالة تقوى له مرسله وهي  
اضعف من الاولى فان لم يوجد ذلك نظر الى  
ما يروى عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
قوله فان وجدوا فاق ما روى عن النبي صلى الله عليه  
وسلم كانت في هذه دلالة انه لم يأخذ مرسله الا عن  
يصح ان شاء الله من قول الشافعي وكذلك ان وجد  
عوام من اهل العلم يقتنون بمثله معنى ما روى... عن  
النبي صلى الله عليه وسلم ثم يعتبر عليه بان يكون اذا سمى  
من روى عنه لم يسمه بجهولا ولا غروبا عن الرواية  
عنه فيستدل بذلك على صحته فيما يروى عنه (لمرسل)  
وقال الشافعي ويكون اذا ذكر احد من الخلفاء في  
حديث لم يخالفه فان خالفه ووجد حديثا انقص  
في هذه دلالة على صحة مخرج حديثه ومعنى خالف

ما وصفت اضر محدثه حتى لا يسمع احدا منهم قبول مرسله  
واذا وجدت الدلائل لصحة حديثه بما وصفت اجبت ان  
نقبل مرسله ولا نستطيع ان نعلم ان الحجته تثبت به ثبوتها  
بالمصل وذلك ان معنى المنقطع مقبيل يحتمل ان يكون  
حمل عن يرفع عن الرواية عنه اذا سمى وان بعض  
المنقطعات وان وافقه مرسل مثله فقد يحتمل ان  
يكون مخرجهما واحدا من حيث لو سمى لم يقبل وان  
قول بعض اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قال  
برايه ولو وافقه لم يدل على صحة مخرج الحديث دلالة  
قوية اذا نظر فيها ويمكن ان يكون انما غلط به حين سمع  
قول بعض اصحاب النبي (ص) يوافقهم ويحتمل مثل  
هذا فيمن وافقه من بعض الفقهاء (قال الشافعي)  
رحمه الله... فاما من بعد كبار التابعين الذين  
كثرت مشاهدتهم لبعض اصحاب النبي (ص) فلا اعلم  
منهم واحدا يقبل مرسله لامور احدها انهم انشد تجوزا في  
من يروون عنهم الاخر انهم يوجب عليهم الدلائل فيما  
اوسلوا بضعف مخرجه والاخر كثرة الاحالة في



الاجاز واذا كثرت الاحالة في الاخبار كان امكن للوهم و  
ضعف من يقبل عنه قال الشافعي وقد خبرت بعض  
من خبرت من اهل العلم فاني لم اتوا من خصلة وضد  
رايت الرجل يقتنع بيسير العلم او يريد ان لا يكون مستقبلا  
الا من جهة قديركه من مثلها او ارجح فيكون من اهل  
التقدير في العلم ورايت ممن عاب هذه المسيل ورغب  
في التوسع في العلم من دعاه ذلك الى القبول عن لو  
امسك عن القبول عنه كان خيرا له ورايت الغفلة  
قد تدخل على اكثرهم فيقبل عن يرد مثله وخيرا منه  
وتدخل عليه فيقبل عن يعرف ضعفه اذا وافق  
قولا يقول ويرد حديث الثقة اذا خالف قولا يقول  
وتدخل على بعضهم من جهات ومن نظر في العلم  
بمخبرة وقلة غفلة استوحش من مرسل كل من  
دون كبار التابعين بدلا كل ظاهرة فيها رسالة

للامام الامام الشافعي رحمه الله طبع المطبعة الكبرى  
الاميرية ببولاق مصر ١٣٣٥

قد اهتم بطبع هذه الرسالة ونشرها غلام مصطفى عظمى السند ناظمي الحكمة  
كل حي

## فهرس الكتب

الصفحة

١	الناس من بعثة نبينا الى زمن البخاري منقسمون الى ثلاث طبقات
١	خصوصيات الطبقة الاولى .
٢	خصوصية الطبقة الثانية ان الامة المحمدية انقسمت الى قسمين
٢	القسم الاول والثاني وخصوصيتهما ايضا
٣	خصوصية الطبقة الثالثة انها لا تقبل الاحاديث الم
٤	تدوين علم الحديث واصوله والفقه وغيرها كان في الطبقة الثالثة
٥	الحديث المشهور والحسن والصحيح والغريب المتصل بالمدى عند الشيخ
٦	كل غيب مردود لا يقبل
٦	اول من صنف في المصطلح
٦	شرح بعض ما في الفقه
٨	الروايات مرزى غير مشهور كثيرا
٨	ائمة السنة خمسة
٨	طبع كتاب الزمدي ولكن لا يدرى هل صحيح ام لا
٩	الكتب التي الفت بعد الكتب الخمسة كلها مشوشة
٩	اول من الف في اصول الحديث الشافعي
١٠	الكتب الخمسة لا تؤيد مذهبها من المذاهب
١٠	الشافعية هم اكثر الناس خدما للحديث
١٠	الخطيب البغدادي وتعبه الفظيح
١١	المحدثون ليسوا بحال على الخطيب كما يقول ابن حجر
١١	القاضي عياض لم يكن له دراية الا بمذهب المالكية



١٣	تعريف الحافظ للمؤمن والاسناد غير صحيح
١٣	تعريف الامام ولي الله للمؤمن والاسناد
١٤	تعليط ابن حجر في وصفه للمؤمن
١٥	استطراد في فساد عدم الجرح على المدعى امام القاضي
١٦	قول ابن الصلاح لا يبحث في الاسناد غلط جدا
١٧	اشبه على الحافظ معنى الصحيح
١٧	قبل مقتل عثمان لم يكن نوايساً لولن عن الاسناد
١٨	لا يقبل الغريب
١٨	هذا التعريف اخذه الاخوان من المعتزلة
١٨	تقسيم الاخوان العلم الى قسمين
١٩	الموطا لم ينتقد احد وقصة العالم الهندي
٢٠	الامام ولي الله امام في فن التطبيق
٢٠	علل الحديث لا يعرفها الا المجتهد الفقهاء
٢١	الاولا كما نوا منصفين بصيغ القرآن
٢١	تقسيم الحديث الى صحيح لذاته وصحيح لغيره من المحدثين غير الفقهاء
٢١	تعريف العدالة من الحافظ خيال
٢٣	كيف ادخل الشيعة احاديث في صحيح البخاري
٢٤	الامراض بنفسها لا تعدى معروفة عند الناس جميعا
٢٤	ليركن بين الائمة اختلاف في المحرمات والواجبات
٢٥	مستندات الاجماع اكثرها ضعيفة
٢٤	الشافعي يقبل واسيل الفقهاء السبعة
٢٤	لا يؤسس قواعد اصول الفقه على علم البلاغة
٢٨	ينبغي ان يؤلف فقه شامل لجميع المذاهب ومزية المسوى
٢٩	الموطا خير كتاب لشرح ما في القرآن
٢٩	جواز شريعة للمجتمعات بلغتهم
٣٠	الرد على من ظن ان بابوسف كذب محمد بن الحسن
٣٠	مستعمل عبارة رسالة الامام الشافعي

على كايته :- (مولوي) غلام مصطفى مؤثر مولانا محمد مدني محمد كايان كوت كراچي ضبر ١



# دیگر مطبوعات

۱. تمدن عرب یعنی تفسیر سورۃ سبا (سندھی)

۲. مفید الطلبة شرح تعریفات الاشیاء (عربی)

۳. قرآن کریم کا مقدمہ اور سورۃ فاتحہ کی تفسیر (اردو)

۴. سلسلہ آسان عربی۔

یعنی شرح و ترجمہ القراءة الرشيدة

حصہ اول

حصہ دوم

ان کے علاوہ دیگر ہر قسم کی درسی و غیر درسی کتابیں  
مطبوعہ پاکستان، ہندوستان، مصر اور بیروت وغیرہ بکفایت  
منگوانے کے لئے حسب ذیل پتہ پر آرڈر دیں۔ اپنا مکمل پتہ  
نہر خط لکھیں۔

(مولوی) غلام مصطفیٰ - محلہ کلال کوٹ

متصل گبول باغ - کراچی نمبر ۱